

ياجيل يشاي (*)

المجتمع المدني في إسرائيل: خوافز وعوائق

"المجتمع المدني" - تبعا لرؤية الناظر. فهو يشمل، طبقا للتعريفات العلمية، مجموعة من الناس ينتظمون بصورة إرادية طوعية للعمل، في الحيز الواقع ما بين الدولة والسوق، من أجل خدمة هدف مشترك وتحقيقه. ويشدد هذا التعريف على مبدأ التطوع في أنشطة المجتمع المدني وعلى كونها مستقلة عن سلطات الحكم، من جهة، وعن منظمات اقتصادية من الجهة الأخرى. وينطبق هذا التعريف على تشكيلة واسعة من التنظيمات، المجموعات والحركات. ومن المتبع تصنيف هذه الفسيفساء تبعا لمقياسين اثنين: النتائج والهدف. فثمة تنظيمات ينتفع بنتائج نشاطها أعضاء المجموعة ذاتها، بشكل أساسي. ويصح هذا على نقابة مربّي الدواجن وعلى الأطباء المتمرنين، الذين يتحدثون بمصطلحات المنافع، حقا، لكن همهم الأساسي هو تحسين ظروف حياتهم. وفي المقابل، ثمة تنظيمات ينتفع بنتائج عملها الجمهور الواسع كله، بمن في ذلك المواطنين الذين لم يأخذوا قسطا في النشاط المدني. ونقصد، هنا،

خرجت جماهير إسرائيلية في صيف العام ٢٠١١ إلى ميادين المدن للمطالبة بالعدالة الاجتماعية. وقد جسدت هذه المطالبة قدرة المجتمع المدني على دفع الناس إلى التحرك، العمل وصياغة الوعي. وبدا أن في إسرائيل، كما في دول غربية أخرى، مجتمعا مدنيا يقظا، فعالا ومفعما بالحيوية. ولكن، مع حلول الخريف ساد الهدوء الشوارع وفرغت الميادين. وتمثل حملة الاحتجاج الصيفية نموذجا للالتزام العميق لدى المجتمع المدني في إسرائيل، من جانب، ولدى ضعفه ومحدودياته، من جانب آخر. وتبين أحداث العام المنصرم أنه طبقا للمعايير المبحوثة في الأدبيات، كان من المفترض أن يكون في إسرائيل مجتمع ناشط ومتمين، غير أن ثمة ظروفًا تحول، في الوقت ذاته، دون تطوره. هذا المقال مخصص للحوافز والعوائق المتصلة بالنشاط الاجتماعي في إسرائيل.

(*) أستاذة العلوم السياسية- جامعة حيفا.

المسألة المركزية قيد البحث هنا تتعلق بالتناقض ما بين الحيوية الكامنة لدى المجتمع المدني في إسرائيل وبين تجسيدها. لماذا نشهد هبات، عَرَضية تقريبا، من النشاط المدني يليها خبو وذبول؟ لماذا لا ينشط مواطنو إسرائيل، بحزم وكثافة، من أجل دفع السلام قدما، من أجل اجتثاث الظلم، عدم العدل وعدم المساواة، من أجل سدّ الفجوات الاجتماعية، من أجل منع الإقصاء وأعمال الغبن؟

الحزب النازي إلى الحكم، مجتمع مدني يعج بالحيوية. التطرف، انعدام التسامح، الدعوة إلى العنف وإقصاء الآخرين - ليست جزءا من التصانيف المدنية. وهذا المقال يعالج، فقط، المركبات الاجتماعية التي هي "مدنية" وفقا لمعايير ديمقراطية.

وكما ورد آنفا، فإن المسألة المركزية قيد البحث هنا تتعلق بالتناقض ما بين الحيوية الكامنة لدى المجتمع المدني في إسرائيل وبين تجسيدها. لماذا نشهد هبات، عَرَضية تقريبا، من النشاط المدني يليها خبو وذبول؟ لماذا لا ينشط مواطنو إسرائيل، بحزم وكثافة، من أجل دفع السلام قدما، من أجل اجتثاث الظلم، عدم العدل وعدم المساواة، من أجل سدّ الفجوات الاجتماعية، من أجل منع الإقصاء وأعمال الغبن؟ أين هي حركة "السلام الآن"؟ أين هي صرخة سكان الضواحي؟ لماذا ليست هنالك حركة جماهيرية ضد اضطهاد الأقليات أو من أجل المساواة بين الجنسين؟

طاقة النمو الكامنة وعقبات أمام تحقيقها

يمتلك المجتمع المدني طاقة كامنة للنمو (أ) حينما لا يوفّر النظام حولا للضائقات؛ (ب) لدى وجود اهتمام بالسياسة؛ (ج) لدى توفر مستوى معقول من التضامن؛ (د) لدى توفر ثقة أساسية بالمنظومة السياسية؛ (هـ) لدى توفر قنوات مفتوحة إلى مراكز التأثير. إلى أي حد تتوافر هذه الشروط في المجتمع المدني في إسرائيل؟ كما سنبين لاحقا، إلى جانب أي عنصر يشجع على وجود مجتمع مدني ثابت وامتين، يمكن تشخيص أضرار تعيق تحقيق طاقته الكامنة.

أ. ضائقات

ما الذي يدفع مواطنين عاديين إلى الخروج عن مألوف حياتهم الاعتيادية والانخراط في نشاطات في إطار المجتمع المدني؟ لهذه الظاهرة تفسيرات عدة، لكن أحد أكثرها أهمية هو الضائقة. في حالة وجود نقص، حينما لا تتوفر القدرة وحينما يصبح العبء

جميع الحركات والتنظيمات التي تنشط برسم أهداف إيديولوجية: تحسين جودة البيئة، المساواة بين الجنسين، تقليص الفجوات الاجتماعية والدفع نحو تحقيق السلام.

يتعلق المقياس الثاني لتصنيف تنظيمات المجتمع المدني بأهداف نشاطها. فثمة تنظيمات هدفها هو تزويد مجموعات محددة في المجتمع بخدمات معينة، وخصوصا الخدمات الاجتماعية. هذه التنظيمات، التي تسمى أيضا جمعيات أو منظمات القطاع الثالث، والتي تحصل غالبيتها على تمويل من الدولة، تلبي احتياجات خاصة لا ترغب الدولة في، أو لا تستطيع، معالجتها. وعلى الرغم من حقيقة أن استقلالية المجتمع المدني تشكل جزءا من تعريفه، إلا أن هذه التنظيمات تمثل، من ناحية معينة، امتدادا/ مبعوثية للدولة ولا تنشط ضدها، بوجه عام، بل من خلال التعاون المشترك معها. وفي مقابل هذه، ثمة مجموعة أخرى من تنظيمات المجتمع المدني التي تقف في مواجهة مع الدولة وفي موقع التحدي لها، وفي هذه الحالة، يعارض المجتمع المدني سياسة الحكومة ويتصدى لها. ويكون هدف هذه التنظيمات ليس مساندة الحكومة ومساعدتها في أداء دورها وتأدية مهمتها في توفير وتلبية احتياجات المواطنين، بل دعوة الدولة إلى التزام النظام والمحافظة عليه، رفع المطالب، المواجهة والاحتجاج. ويتطرق هذا المقال، فقط، إلى تنظيمات المجتمع المدني التي تخدم أهدافا جماهيرية عامة (شريطة أن تكون هذه الأهداف منسجمة مع الأصول والأعراف الديمقراطية) وتنشط مقابل الدولة، لا بالتعاون معها.

يضطلع المجتمع المدني بدور مهم في النظام الديمقراطي. فهو يوفر للجمهور، المنظم وغير المنظم، آفاقا محتملة للتأثير، يجنّد مواطنين للتدخل والمشاركة في الحلبة الجماهيرية العامة، يلجم قوة الدولة ويضع قيودا على عظمتها ويأسها ويُلزِمها بالشفافية الجماهيرية. ويجدر هنا التنويه بأن ليس كل نشاط يقوم به مواطنون يشكل، حقا، إسهاما في المجتمع "المدني" وعونا له. المثال الأبرز على هذا هو ألمانيا التي كان فيها، عشية صعود



إسرائيل: فجوات اقتصادية أخذت بالاتساع.

ثمة للفجوات الاجتماعية أسباب عدة: السياسة الليبرالية التي دفعت الطبقات الفقيرة إلى الوراء، الظلم المتواصل ضد قطاعات محددة من السكان، تقليص الميزانيات العامة. وقد أبرزت حملة الاحتجاج في صيف ٢٠١١ مشكلتين حادتين بوجه خاص: الضائقة السكنية وغلاء المعيشة. نحو ثلاثة أرباع في المائة فقط من مجمل الاقتصادات المنزلية في إسرائيل تسكن في شقة تمتلكها هي. وطبقا لمعطيات وزارة البناء والإسكان، فقد تراكم نقص تراوح بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف وحدة سكنية، بينما ترتفع أسعار الشقق السكنية باستمرار. وقد جرى تقليص ميزانية وزارة الإسكان بما يزيد عن النصف خلال العقد الأول من الألفية، فيما كانت المعونات الحكومية المتضرر الأساسي جراء هذا التقليص. ويمثل غلاء المعيشة في إسرائيل مشكلة أخرى إضافية. فالمنتجات الغذائية في إسرائيل أعلى ثمنا، بأضعاف، منها في أوروبا، ويدفع الإسرائيليون حتى أربعة أضعاف ما يدفعه زملاؤهم في الدول الصناعية الأخرى لقاء الأدوات الكهربائية، مستلزمات التجميل والتنظيف ولعب الأطفال، وضعفي ما يدفعه هؤلاء لقاء سائر المنتجات، بما فيها الوقود. وأظهر التقرير الذي أصدره "بنك إسرائيل" إن أسعار المنتجات والخدمات الرئيسية، بما فيها خدمات السكن، أجور الشقق السكنية، الأغذية، الكهرباء، الغاز والمياه، قد ارتفعت بأكثر مما ارتفعت به المداخيل.

الاقتصادي ثقيلًا مُجهدًا، ينشأ الميل إلى العمل المدني. ظاهريا، ثمة لدى مواطني إسرائيل أسباب قيّمة للاحتجاج.

تبين استطلاعات المعهد الإسرائيلي للديمقراطية أن أغلبية مواطني إسرائيل غير راضين عن الطريقة التي تدير بها الدولة أمورها وتحل بها مشكلات سكانها. نحو رُبُع المواطنين (٢٧,٨٪) فقط يعتقدون بأن الوضع في إسرائيل جيد. أقل من الربع (٢٤,٦٪) {جميع المعطيات الواردة هنا، إن لم يُشر إلى مصدر آخر، مستقاة من "مؤشر الديمقراطية" الصادر عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية للعام ٢٠١١} راضون عن الطريقة التي تعالج بها الحكومة مشاكل الدولة. جزء كبير من المواطنين مستعد لتسوية النزاع مع الفلسطينيين. الدولة لا تتقدم، ولا حتى خطوة واحدة، في هذا الاتجاه. الضائقات الاقتصادية جليّة وصارخة لا تحتاج إلى إثبات. دولة إسرائيل موبوءة بعدم مساواة اجتماعية مُفرط. طبقا لمعامل جيني، الذي يفحص فوارق المداخيل بين السكان، تحتل إسرائيل المرتبة الـ ٧٠ في العالم، بعد دول نامية عديدة (من بينها النيجر ومصر). تحتل إسرائيل المرتبة الثانية في لائحة الفقر التي تعدها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وتبلغ نسبة الفقر فيها ضعف المتوسط العام في دول هذه المنظمة.

المنتجات الغذائية في إسرائيل أغلى ثمنًا، بأضعاف، منها في أوروبا.
ويدفع الإسرائيليون حتى أربعة أضعاف ما يدفعه زملاؤهم في الدول الصناعية الأخرى لقاء الأدوات الكهربائية، مستلزمات التجميل والتنظيف ولعب الأطفال، وضعفًا ما يدفعه هؤلاء لقاء سائر المنتجات، بما فيها الوقود. وأظهر التقرير الذي أصدره "بنك إسرائيل" إن أسعار المنتجات والخدمات الرئيسية، بما فيها خدمات السكن، أجور الشقق السكنية، الأغذية، الكهرباء، الغاز والمياه، قد ارتفعت بأكثر مما ارتفعت به المداخيل

ب. الاهتمام بالسياسة: الفجوة

بين القول وبين الفعل

يمثل الفهم الصائب للمشاكل العامة شرطًا لوجود مجتمع مدني حيوي. هذا الشرط متوفر لدى الإسرائيليين. فهم يكثرون من الاهتمام بالسياسة والخوض في الحديث عنها. وثمة سؤال روتيني يُطرح في أي استطلاع حول المشاركة السياسية يتعلق بمدى انشكاف مواطني الدولة على المضامين السياسية، ويمدى مناقشتهم قضايا سياسية مع أصدقائهم أو أبناء عائلاتهم. ويشير مؤشر الديمقراطية إلى أن ثمة اهتمامًا كبيرًا بالشؤون السياسية لدى السكان اليهود في إسرائيل، عابرا للحدود الجموعاوية، الجنسية أو العمرية. وأكثر من هذا، إن الاهتمام بالشؤون السياسية لم يقل على مرّ السنين. في العام ٢٠٠٣ أبدى ٧٦,١٪ من المواطنين اهتمامًا كبيرًا، أو معينًا، بالقضايا السياسية. وفي العام ٢٠١١ بلغت نسبة هؤلاء ٧٦,٨٪. كذلك، تدل المقارنة بين مواطني إسرائيل وبين مواطني دول أخرى على ميل الإسرائيليين إلى الاهتمام بالسياسة. (تجدد الإشارة إلى أن معيار المقارنة ليس متساويًا. فالمعطيات الدولية هي من العام ٢٠٠٠ بينما المعطيات عن إسرائيل هي من العام ٢٠١٠).

طبقًا لنتائج استطلاع "اليوروباروميتر" في عدد كبير من الدول الأوروبية (مثل، بلجيكا، بريطانيا وفرنسا)، فقد صرح نحو ثلث المستطلّعين بأنهم لا يتحدثون عن القضايا السياسية مع أصدقائهم أو أبناء عائلاتهم، بينما نسبة هؤلاء في إسرائيل هي ١٣٪ فقط. في ألمانيا فقط (في العام ٢٠٠٠ - ألمانيا الغربية) كان عدم الاهتمام بالسياسة مماثلًا لما هو في إسرائيل. إلى أية درجة يترجم الإسرائيليون الاهتمام بالسياسة إلى نشاط فعلي في إطار المجتمع المدني؟ - يبقى هذا سؤالًا مفتوحًا.

أحد الاختبارات المهمة لترجمة الاهتمام بالسياسة إلى عمل سياسي هو التصويت في صناديق الانتخابات. فالافتقار

هذه المعطيات أعلاه ترسم صورة قاتمة عن الحياة في إسرائيل، التي ينن مواطنوها تحت عبء غلاء المعيشة ويسكن بعضهم في خيام، لعدم قدرتهم على امتلاك شقة سكنية. ويبدو، ظاهريًا، أن شرط الضائقة الذي يدفع المواطنين إلى الانخراط في نشاطات المجتمع المدني متحقق. غير إن الواقع لا يتناسب مع هذا التوصيف.

تتج صالة المطار في دولة إسرائيل بأعداد كبيرة من المتنزهين والسياح المغادرين، الذين يشكل أبناء الطبقة المتوسطة الجزء الأكبر منهم. مجمعات التسوق مزدهمة سبعة أيام في الأسبوع ويصعب العثور على مكان شاغر في الفنادق في نهايات الأسابيع وخلال الأعياد. وتدل معطيات دولية على أن إسرائيل تحتل مرتبة متقدمة في سلم التطور الإنساني، كما تشير تقارير دائرة الإحصاء المركزية الرسمية إلى مستوى مرتفع، حتى مرتفع جدًا (٨٨,٥٪)، من الرضا لدى الأغلبية الساحقة من السكان. وعشية اندلاع حملة الاحتجاج في صيف ٢٠١٠، كان نحو ثلثي المواطنين (٦٠,٤٪) راضين، حتى راضين جدًا، عن وضعهم الاقتصادي.

حقًا، السعادة والغنى ليسا من نصيب جميع المواطنين، الذين لا يستطيعون، طبقًا للمعطيات السابق ذكرها، "إنهاء الشهر"، لكن يتضح أن ثمة شريحة واسعة من الطبقة الوسطى المتينة، من جهة، وأن شبكة الأمان التي توفرها الدولة بواسطة مؤسسة "التأمين القومي"، على الرغم من نواقصها وقصوراتها، تثير انطباعات خارجية، على الأقل، بالقدرة على التعايش مع الوضع القائم. وعليه، ينشأ، إذن، توازن بين الضائقات الاقتصادية، كما تعكسها المعطيات، وبين قدرة التحمل، أو الصمود، لدى المواطنين المنتمين إلى الطبقة الوسطى، التي تشكل البنية المركزية في المجتمع المدني في إسرائيل. ومن المعروف أن تجنيد الفقراء البؤساء الذين يعانون ضائقات اقتصادية هو مهمة إشكالية في العالم أجمع. فمثل هؤلاء لا يمتلكون موارد الوقت، الطاقة، المعرفة والثقة بالنفس التي تتيح العمل المدني الفعال.

أحد الاختبارات المهمة لترجمة الاهتمام بالسياسة إلى عمل سياسي هو التصويت في صناديق الانتخابات، فالاقتراع هو شكل المشاركة الأكثر قاعدية. إنه عمل بسيط يُمارس في إسرائيل خلال يوم عطلة عن العمل، وتظهر الأبحاث إنه خلال العقدين الأولين على قيام الدولة، تدفق مواطنو إسرائيل، الذين أبدوا حماسة لمجرد قيام الدولة، بأعداد غفيرة إلى صناديق الاقتراع فكانت نسبة التصويت مرتفعة جدا (٨٦٪ بالمتوسط). أما الاستطلاعات اللاحقة فتدل على انخفاض جدي في هذه النسبة.

يحدد طابع التحدي ويقرره. لكن هذه الظاهرة غير منتشرة في إسرائيل. فالنساء منظمات في عدد كبير من الحركات وينشطن من أجل المساواة بين الجنسين، لكن الحركة النسوية (فيمينيزم) في إسرائيل تخضع لسيرورة متسارعة من تحويلها إلى "منظمة غير ربحية" (المقصود: خصخصة)، بينما يُرصد الجزء الأكبر من الموارد لتقديم خدمات أو لحماية النساء من اعتداءات جسدية. ويجري التشديد على العمل الهادف الرامي إلى مساعدة النساء في تحسين مستوى حياتهن ورفع مكانتهن التشغيلية، لا على ثورة اجتماعية تتحدى قيما أساسية في المجتمع. وعلى الرغم من خوضها بضع معارك نضالية حظيت بتغطية إعلامية واسعة، إلا إن الحركة البيئية في إسرائيل، أيضا، ليست محسوبة على رافعي لواء التحدي. أما جمعية حماية الطبيعة، الجسم الأكبر والأقدم بين المنظمات البيئية، فتخصص جهدا كبيرا لتثقيف المواطنين. فمن خلال المدارس الميدانية (التي تنشط في ما وراء "الخط الأخضر"، أيضا) تنتشر هذه الجمعية فكرة حب البلاد. وبواسطة حملات دعائية تنظمها، تحاول زيادة عدد أعضائها سعيا إلى حل محن مالية متفاقمة. لكن منع الاحترار العالمي (احترار الأرض) ليس جزءا من أهدافها. بل حتى حركات السلام، التي تجندت مثيلاتها في الدول الغربية، وخاضت معارك نضالية من أجل إحداث تغيير في السياسات العامة، لا تمتاز بنهج التحدي. فهذه الحركات لا تشكل أي تهديد لقيم الدولة وأهدافها. سلام الآن، الحركة الأكبر من بينها، الأقدم والأكثر محورية، تحافظ على علاقة وثيقة مع الخطاب العام وتؤكد كونها وطنية وقومية. ويدل أحد المقتبسات المعروفة عن رئيس هذه الحركة على هذه الوجهة: "أنا تعمدت، بالقوة، منع التطرف في رسائلنا ولم أرغب في أن نبدو على صلة، أقرب مما ينبغي، بالنضال من أجل حقوق الإنسان. إن ما يمنح حركة سلام الآن القوة الكبيرة هو صورتنا تجاه الخارج بأننا وطنيون ولسنا نمثل الطرف الآخر" (هآرتس، ٨/١١/٢٠٠٢). وحتى

هو شكل المشاركة الأكثر قاعدية. إنه عمل بسيط يُمارس في إسرائيل خلال يوم عطلة عن العمل. وتظهر الأبحاث إنه خلال العقدين الأولين على قيام الدولة، تدفق مواطنو إسرائيل، الذين أبدوا حماسة لمجرد قيام الدولة، بأعداد غفيرة إلى صناديق الاقتراع فكانت نسبة التصويت مرتفعة جدا (٨٦٪ بالمتوسط). أما الاستطلاعات اللاحقة فتدل على انخفاض جدي في هذه النسبة، إلى درجة موضوعة إسرائيل في الثلث الأدنى من سلم المشاركة في الانتخابات، بالمقارنة مع دول ديمقراطية أخرى. وتشير استطلاعات أخرى (وإن تكن غير محتلثة) إلى أن إسرائيل تحتل مرتبة متدنية جدا من حيث نسبة المشاركين في المظاهرات، مقارنة بدول أخرى في أوروبا. ويمكن الافتراض بأنه حصل خلال العام ٢٠١١ ارتفاع في نسبة المتظاهرين في الشوارع، لكن الساحات عادت لتخلو بحلول الشتاء. وعلاوة على ذلك، لا يُكثر مواطنو إسرائيل من التصريح بانتماؤهم إلى حركات سياسية، خلافا للتنظيمات العمالية التي ينتمي إليها كثيرون (بفضل الاتفاقيات الجماعية). حتى المواطنون المسجلون في عضوية جمعية حماية الطبيعة ليسوا، بالضرورة، على درجة مرتفعة من الوعي البيئي. فالرغبة في التنزه، الاستجمام في أحضان الطبيعة والفوز بالتخفيضات في أسعار الرحلات، في داخل البلاد وفي خارجها، تكفي - وحدها - دافعا للانضمام إلى صفوف هذه الجمعية. وحتى حين يترجم الإسرائيليون اهتمامهم بالسياسة إلى عمل ميداني فيخرجون إلى الشوارع، يبقى مستوى التحدي للسلطة متدنيا. والمقصود بالتحدي هنا محاولة إحداث تغيير في مجال ما، أو بمعنى ما، من الحياة العامة، وليس مطالب تتعلق بالأجور أو معارضة تشييد بنايات متعددة الطوابق في الأحياء السكنية. لكي يكون الاحتجاج "متحديا" ينبغي له أن يعرض قيما مغايرة لتلك السائدة بين الجمهور وتتبناها السلطة. مدى التجديد والتكثيف الذي يتم به إسناد المطالبة بالتغيير بالنشاط السياسي المنظم هو الذي

فالنساء منظمات في عدد كبير من الحركات وينشطن من أجل المساواة بين الجنسين، لكن الحركة النسوية (فيمينيزم) في إسرائيل تخضع لسيرورة متسارعة من تحويلها إلى "منظمة غير ربحية" (المقصود: خصخصة)، بينما يُرصد الجزء الأكبر من الموارد لتقديم خدمات أو لحماية النساء من اعتداءات جسدية. ويجري التشديد على العمل الهادف الرامي إلى مساعدة النساء في تحسين مستوى حياتهن ورفع مكانتهن التشغيلية، لا على ثورة اجتماعية تتحدى قيما أساسية في المجتمع.



مستوى التضامن: مجتمع "لا مدني" في إسرائيل.

فوري وزهيد الثمن مع أصدقاء وغرباء وتشجع خلق ويلورة حالة من التضامن والالتفاف حول هدف مشترك.

ثمة انتشار واسع للاتصالات الإلكترونية في إسرائيل. أي سفرة في القطار أو جولة ترفيهية تكونان مصحوبتين بأصوات ومحادثات تتحرك على سلسلة ما بين أحداث شخصية حميمة وبين إدارة أعمال حول العالم، بينما تظل أجهزة الهاتف ترنّ والحواشيب وامضة فعالة. هذا الانطباع تؤكد الإحصائيات فالعطيات التي جمعها المركز (الأكاديمي) المتعدد المجالات في هرتسليا حول استخدام الإنترنت تشير إلى احتلال إسرائيل مرتبة متقدمة، بالمقارنة الدولية. ففي شريحة المواطنين أبناء ١٨ عاما وما فوق، صرح ٧٢٪ بكونهم مستخدمين دائمين للإنترنت. صحيح إن هذا المعطى يضع إسرائيل في مرتبة متدنية بالمقارنة مع السويد (٨٤٪) والولايات المتحدة (٨٠٪)، لكنه يمثل دليلا على الاتصال الواسع بين مواطني إسرائيل. نحو خمس (٢٢,٦٪) فقط صرحوا بعدم استخدامهم الإنترنت. تنتج العلاقة المتينة بين الناس "رأس مال اجتماعي" - أعراف وقيم الثقة، التسامح والتبادلية، الضرورية للعمل المشترك في حلبة المجتمع المدني.

هل ينتج الاتصال المكثف بين الأشخاص، حقا، رأس مال

مجموعة رافضي التجند في الجيش ("شجاعة الرفض") تدأب على إبراز حقيقة كون أعضائها "ضباطا وجنودا في وحدات قتالية تروا على قيم الصهيونية، التضحية والعطاء لشعب إسرائيل". ليس معنى هذا أن إسرائيل هي جزيرة من الهدوء والسكينة في بحر الشرق الأوسط الهائج، أو أن جميع مواطنيها يكتفون بإبداء "اهتمام" بالسياسة دون أن يترجموا هذا الاهتمام إلى نشاط ميداني فعلي، ولكن ليس إلى تحدي السلطة، بالتاكيد. فثمة في الدولة أفراد ومجموعات تنشط بصورة "مدنية" رائعة وترفع، بالتفكير وبالعمل، لواء قيم تؤمن بها حقا. ثمة مجموعات تعترض على النظام القائم، تحتج على أسلوب معاملة اللاجئين، تنادي بحقوق المواطن وتحذر من شروخ الاحتلال. غير أن هذه المجموعات تُبتَلَع وتذوب في ثنايا مجتمع تمثل القضايا المدنية بالنسبة لأغلبية أعضائه مسألة مناسبة للحوارات العائلية المنزلية، لا للعمل الفعلي النشط والمتأثر.

ج. التضامن

يحتمل المجتمع المدني، بل يشجع، التناقضات. ثمة في الدولة الديمقراطية قيم مختلفة ومصالح متعددة. والمجتمع المدني هو فضاء الحياة الذي فيه، حصرا، تظهر الاختلافات ويتم التعبير عنها، وفيه تتاح للمواطنين فرصة السعي إلى تحقيق أهداف تشكل موضع اختلاف. وإلى جانب هذا، فإن غياب قنوات الاتصال بين المواطنين وغياب مستوى معقول من التضامن بينهم قد يؤديان، بدرجة كبيرة من الاحتمالية، إلى ما يطلق عليه في الأدبيات البحثية اسم "مجتمع لا مدني"، الذي تتمثل تجلياته، كما ورد أعلاه، في انعدام التسامح، انعدام التبادلية، بل والعنف أيضا. قنوات الاتصال المفتوحة حركت مظاهري ميدان التحرير وعجّلت سيرورات الربيع العربي. التقنيات الإلكترونية الحديثة، أجهزة الهواتف المحمولة، الإنترنت والفيديو، تتيح إنشاء اتصال

هل ينتج الاتصال المكثف بين الأشخاص، حقا، رأس مال اجتماعي ويسهم في التضامن الاجتماعي؟ ظاهريا، يبدو أن إسرائيل هي دولة مثالية لتطوير التضامن الاجتماعي. النزاع المتواصل مع الفلسطينيين هو مبدأ منظّم حاضر في شتى مناحي الحياة ويؤثر، بصورة مباشرة، على سلم الأولويات وعلى المجتمع في إسرائيل. "الصمت، إنهم يطلقون النار" - هو شعار يُرفع لإسكات الاحتجاج، ولمحاصرة التحدي بشكل خاص.

عن اعتقادهم بانتشار شعور الـ "معاً" في المجتمع الإسرائيلي، بل انخفضت هذه النسبة قليلا بعد حملة الاحتجاج.

لماذا، إذن، لم يبد الإسرائيليون مشاعر التضامن في أوج الاحتجاج الاجتماعي الأبرز في تاريخ إسرائيل؟ الإجابة على هذا السؤال تكمن في عاملين اثنين: الشروخ الاجتماعية وعمليات الخصخصة، ليس الاقتصادية فحسب، التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي. الشروخ الاجتماعية العميقة التي تفصل بين الطوائف، القادمين من مهاجر مختلفة، سكان المركز والضواحي، الرجال والنساء، وبين أبناء الشعبين القاطنين في إسرائيل تنتقص من احتمالات التضامن الكامنة. هذه الشروخ العميقة، التي تتجسد بيئيا، ثقافيا، سياسيا واقتصاديا - اجتماعيا بالأخص، ترفع حواجز عازلة بين مجموعات - وبين أفراد أيضا - تصبح عدائية بعضها تجاه بعض، وليس غريبة فقط. هذه الشروخ، التي يعود تاريخها إلى المراحل الأولى من قيام الدولة، يُذكّنها ويؤججها الجهاز التعليمي التبايني والمؤسسة السياسية - الحزبية. ويشكل عجز المجتمع المدني أحد عوامل استمرار هذه الشروخ، بل تعمقها وتفاقمها في بعض الحالات.

وثمة سبب إضافي آخر لغياب التضامن يتمثل في تفريد (Individualization) المجتمع الإسرائيلي. هذه الظاهرة هي التي حركت - وتولدت من، أيضا - اللبلة الاقتصادية التي كرسست وقرست المبادرة الفردية. "الرجل السمين" (أي، القطاع العام) هو الكابح الذي يعيق تقدم الدولة اقتصاديا. المبادرة الذاتية، الفردية، والاختيار الحر أصبحت قيمة عليا. ولهذه الظاهرة مظهرات في الحياة اليومية، أيضا. ليست الخدمة من أجل المجتمع هي المنشود، بعد اليوم، إنما تطوير "الذاتي" بواسطة معاهد اللياقة البدنية وطرائق أخرى لتحسين الأنافة، الخارجية والداخلية. ثقافة "الأنا" أضرت بالقيم الجماعية التي قلصت فضاء المجتمع الإسرائيلي. وانتقل مركز الثقل من المجتمع إلى الفرد. وأصبح التطلع نحو الثراء المادي، نحو

اجتماعياً ويسهم في التضامن الاجتماعي؟ ظاهريا، يبدو أن إسرائيل هي دولة مثالية لتطوير التضامن الاجتماعي. النزاع المتواصل مع الفلسطينيين هو مبدأ منظّم حاضر في شتى مناحي الحياة ويؤثر، بصورة مباشرة، على سلم الأولويات وعلى المجتمع في إسرائيل. "الصمت، إنهم يطلقون النار" - هو شعار يُرفع لإسكات الاحتجاج، ولمحاصرة التحدي بشكل خاص. تدل المعطيات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية، هي أيضا، على وجود التضامن. قلة قليلة فقط من المواطنين (٩٪) يصرّحون بأن ليس لديهم علاقات مع أصدقاء. وأفراد فقط (٧,٦٪) هم الذين لا يجدون من يتوجهون إليه عند تعرضهم لأزمة ما.

تشكل حملة الاحتجاج في صيف ٢٠١١، التي استقطبت تأييدا جارفا من جانب نحو ٨٠٪ من السكان، حالة اختبار للتضامن الاجتماعي. وقد تجاوزت حالة الاحتجاج تلك الحدود الإثنية، العمرية، الطبقية والقومية. وقد مثلت مصالح عامة وتجنبت الخلافات. الانفصال المتعمد عن السياسيين كان يرمي إلى تأكيد الطابع الموحد في حملة الاحتجاج وشاركة المصير بالنسبة للمشاركين فيها. وينمذج على هذا التوجه ما قالته دافني ليف في الاجتماع الاحتجاجي الحاشد في ٣ أيلول: "لقد أثبتنا في هذا الصيف للجميع أن ليس ثمة ضواح - كلنا في المركز! قالوا لنا إننا غير متضامنين. هل نحن غير متضامنين، حقا؟ انظروا ما يحصل هنا... أسسنا هنا لخطاب آخر، خطاب الأمل، المشاركة والتعاون، التضامن والمسؤولية". وتبين المعطيات أن هذا التوصيف يمثل رؤية وأمنية، أكثر من كونه معبرا عن الواقع. وعلى الرغم من أجواء المجموعة الواحدة التي ميزت حملة الاحتجاج الصيفية تلك، وعلى الرغم من محاولات توسيع القاسم المشترك وتجنب الخلافات، إلا أن استطلاعات الرأي التي أجريت قبل الحملة الاحتجاجية وخلالها تدل على أن مستوى التضامن متدن، نسبيا، فقد عبر نحو ٥٧٪ فقط من مجموع السكان اليهود

وثمة سبب إضافي آخر لغياب التضامن يتمثل في تفريد (Individual-ization) المجتمع الإسرائيلي. هذه الظاهرة هي التي حرّكت وتولّدت من، أيضا . اللبلة الاقتصادية التي كرست وقدمت المبادرة الفردية. "الرجل السمين" (أي، القطاع العام) هو الكابح الذي يعيق تقدم الدولة اقتصاديا. المبادرة الذاتية، الفردية، والاختيار الحر أصبحت قيمة عليا. ولهذه الظاهرة مظاهرات في الحياة اليومية، أيضا. ليست الخدمة من أجل المجتمع هي المنشود، بعد اليوم، إنما تطوير "الذاتي" بواسطة معاهد اللياقة البدنية وطرائق أخرى لتحسين الأناقة، الخارجية والداخلية.

تنعكس درجة الثقة الكبيرة بالمؤسسات، أيضا، في الشعور بالانتماء إلى الدولة. الغالبية الساحقة من بين اليهود في إسرائيل (٨٧,٩٪) فخورة وفخورة جدا بكونها إسرائيلية، أكثر من ٨٠٪ مقتنعون بأنهم يرغبون في العيش في هذه البلاد في المستقبل أيضا. وتشكل هذه النسبة المرتفعة من الشعور بالانتماء أرضا خصبة لنمو وازدهار المجتمع المدني. فمن المجدي لمواطني الدولة أن يستثمروا جهدا في أنشطة مدنية تقود الحكومة في الاتجاهات التي يريدونها. الشعور بالثقة وبالانتماء يعزز من التضامن الأساسي الذي يشكل شرطا ضروريا، على الرغم من إنه غير كاف، لنشاط المجتمع المدني.

وفي هذه المسألة، أيضا، ثمة وجهان للعملة. فمواطنو إسرائيل يردون بالإيجاب على "سؤال الثقة"، لكنهم حينما يُسألون أسئلة أخرى محددة تتصل بمدى استجابة السياسيين وتلبية احتياجاتهم ومطالبهم تختلف الصورة، بشكل جوهري. أكثر من نصف الإسرائيليين يعتقدون بأن السياسيين يهتمون بمصالحهم ومنافعهم الشخصية، لا بالمصلحة العامة. وتسجل نسبة الذين يشككون بدوافع السياسيين ويصفونهم بالأنانية المفرطة ارتفاعا مستمرا حتى وصلت، في العام ٢٠١١، إلى نحو ٧٠٪. وفي الوقت ذاته، تعبر غالبية المواطنين (أكثر من ٧٠٪ في العام ٢٠١١) عن شعورها بالعجز عن التأثير على سياسة الحكومة. وقد كان من الممكن الافتراض بأن الانترنت، الذي يشكل وسيلة اتصال فعالة بين المواطنين، سيزيد من شعورهم بالقدرة على التأثير على سيرورات سياسية. لكن الاستطلاع الذي أجراه المركز المتعدد المجالات في هرتسليا يبين إن هذا الافتراض لا أساس له في الواقع. ويظهر أن الانترنت يشكل آلية لدفع مستحقات معينة وتعبئة نماذج مختلفة، أكثر من كونه آلية

الامتياز وتحقيق الانجازات علامة فارقة مميزة للمجتمع الإسرائيلي المعاصر. لكن هذه التطلعات لا تنسجم مع نشاط مدني يهدف، كما أوضحنا آنفا، إلى خدمة مصالح جماهيرية واسعة.

د. الثقة بالمنظومة السياسية

ثمة تناقض، ظاهريا، بين ثقة المواطنين بالمنظومة السياسية وبين المجتمع المدني الحيوي. وقد يكون انعدام الثقة، بالذات، هو الذي يشكل دافعا للنشاط في بعض الأحيان. هكذا كان الحال في "مجرورات" الاتحاد السوفييتي عشية انهياره، وفي دول الشرق الأوسط التي داهمها "الربيع العربي". ويصح هذا التقييم في حال نشوء تحدٍ شديد للسلطة، فريد واستثنائي غالبا. فكيف ينشط مجتمع مدني على نحو معياري واعتيادي، ينبغي توفر أرضية تحتية من الثقة. غير أن المعطيات التي نشرها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (في العام ٢٠١٢) تشير إلى درجة مرتفعة جدا من الثقة بالمؤسسات غير السياسية. فجميع المواطنين اليهود، تقريبا (٩٤,٢٪) يثقون بالجيش الإسرائيلي (تساهل) وغالبية ساحقة منهم (٨٤,٣٪) تثق برئيس الدولة، كما تحظى المحكمة العليا بثقة كبيرة (٧٢٪). ولكن المؤسسات السياسية (باستثناء الأحزاب السياسية)، أيضا، تحظى بثقة تفوق نسبة الـ ٥٠٪، فيما تحظى الحكومة بثقة ٦٢٪. ويستدل من المقارنة مع دول أخرى أن لدى الإسرائيليين ثقة كبيرة بمؤسساتهم، بما فيها مؤسسات السلطة. فقد بينت الاستطلاعات التي أجريت في ٢٥ دولة أن درجة الثقة بالحكومة هي أقل بكثير عنها في إسرائيل - ٣٨٪ فقط (المعطى التناسبي هو - ٦٢٪). صحيح أن الثقة بمؤسسات الدولة قد تراجعت وانخفضت خلال السنوات، لكن نسبة ضئيلة (٢٤٪) فقط تعتقد بأن إسرائيل في وضع غير جيد، بينما كان ثلثا المواطنين، تقريبا، يعتقدون ذلك قبل سبع سنوات.



الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل: عجز عن التأثير.

هـ. قنوات مفتوحة إلى مراكز القوة

من الأمور المعروفة أن ثمة في دولة إسرائيل شبكة كثيفة من العلاقات بين الأشخاص تتيح الوصول إلى مراكز القوة السياسية. وعلى الرغم من حقيقة وجود نظام مركزي في إسرائيل (فضلا عن الاقتصاد المركزي)، إلا أن ثمة عوامل عدة تتيح، ظاهريا، وصول أشخاص من الهوامش أيضا إلى مراكز صنع القرارات. العامل الأول هو التسويات البنوية التي تسهل تقديم لائحة انتخابية، في الانتخابات المحلية والانتخابات القومية على حد سواء، للمؤسسات المنتخبة. فالمطلوب في إسرائيل عدد قليل، نسبيا، من التواقيع من أجل تأسيس حزب. كل قائمة تعرض مرشحين عنها للانتخاب تحصل على تمويل من الدولة، يتوجب إعادته في حال عدم النجاح. كما تُمنح القوائم الانتخابية، الجديدة منها والقديمة، وقتا مجانيا للثبات الإذاعي والتلفزيوني. والنتيجة هي إنه في جميع الانتخابات التي جرت في إسرائيل، بدون استثناء، تنافست "أحزاب" لم تجتز نسبة الحسم. في الانتخابات للكنيست الـ 18 (٢٠٠٩) شاركت ٢١ قائمة "خاسرة"، كان جزء كبير

للمتمكين الاجتماعي. وقد صرح المشاركون في الاستطلاع إنهم لا يؤمنون بأن منتخبي الجمهور سيأخذون آراءهم بجدية واهتمام أكبر في أعقاب استخدام الانترنت، ولا يؤمنون بأن استخدامهم الانترنت قد زاد من قوة تأثيرهم في القضايا السياسية. كما أن تشكيل لجنة طرخطنبرغ، في أعقاب حملة الاحتجاج الصيفية، لم يؤد إلى تحسين شعور المواطنين بشأن قدرتهم على التأثير. وقد حاول إيتسيك شمولي، أحد قادة حركة الاحتجاج، عرض صورة مغايرة، حين توجه، في معرض خطاب ألقاه في "ميدان الدولة"، إلى رئيس الحكومة قائلا: "أعرف إنك تشاهدنا الآن... ما تراه الآن... هو جمهور لا تعرفه أنت، مطلقا، فهو ليس الجمهور الذي كان مستعدا للقبول بكل ما قررتة الحكومات له لأن هذا هو الوضع". تعرّف، سيدي رئيس الحكومة - نحن "الإسرائيليون الجدد". واتضح أن "الجدد"، أيضا، يتقون بمؤسسات السلطة، لكنهم عاجزون عن التأثير عليها. هذه الحالة من غياب الثقة هي محفز سلبي لتنمية مجتمع مدني حيوي ومستديم.

خلاصة

بحثنا، أعلاه، في التناقض الذي يعتمل في ثنايا المجتمع المدني في إسرائيل، والذي يمتلك - طبقا لما هو معروف نظريا - طاقة حيوية كامنة كبيرة لكنه يخفق، على الغالب، في ترجمة هذه الطاقة الكامنة إلى فعل مؤثر. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن هذه المقالة لم تتطرق إلى منظمة بعينها أو مجموعة محددة، من تلك التي أبدت قدرة على البقاء والصمود، بل ومارست تأثيرا معيناً على السلطة، بل عرضت صورة شمولية لا شك في أن لها استثناءات. وقد تم تقييم الطاقة الكامنة، في مبحثنا هذا، وفقا لحجم الضائقة، مدى اهتمام المواطنين بالسياسة، مستوى التضامن الأساسي بينهم والذي تعززته العلاقات بين الأشخاص، وفقا لمدى ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية ومدى القدرة على الوصول إلى مراكز القوة وصنع القرار. جميع هذه المميزات تستبطن الشيء ونقيضه. فثمة من يدعي أن الضائقة الحقيقية لا تنمّر نشاطا مدنيا، أن الاهتمام بالسياسة هو ظاهرة تسلية، أن الانترنت يستخدم لشراء الكوبونات وأن التضامن يقرّم العمل المدني، أن الثقة تُخمد المجتمع المدني وأن منالية مراكز القوة تُفقد جودها وتجعلها غير ضرورية. غير أن الشهادات المستجعة من دول تعج بالنشاط المدني الحيوي، وخاصة في دول أوروبا المتطورة (بما فيها الدول الاسكندنافية) وفي دول أخرى ناطقة بالإنكليزية، تشير إلى صيغة معاكسة. بالإمكان ملاحظة ظاهرة الشيء ونقيضه في إسرائيل. الضائقة موجودة وقائمة لكن المواطنين راضون، الاتصال بين الأشخاص متطور وناجح لكن التضامن هش، الثقة بالمؤسسات متوفرة لكن إلى جانبها عدم ثقة بالقدرة على التأثير، إمكانيات الوصول إلى مراكز القوة واسعة لكن سيرورات الإقصاء كذلك، أيضا. الأفق المستقبلية للمجتمع المدني في إسرائيل ليست واضحة. لكن الواضح أن ثمة حاجة ملحة لاستثمار المزيد في تثقيف المواطنين ودفعهم نحو النشاط المدني لحماية الديمقراطية وتطويرها.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]

منها امتدادا للمجتمع المدني ومرتبيا بحركات سياسية، يمكن أن نضع في عدادها، من بين قوائم كثيرة، قوائم الخضر، الرجال، الحزب الذي رفع لواء الاحتجاج على قوة البنوك المفرطة، الحزب الذي مثّل جمهور المقعدين والحزب الذي مثّل المسنين. وعلى الرغم من حقيقة أن مثل هذه الأحزاب لا تتجاوز نسبة الحسم ولا تفوز بتمثيل في الكنيست، إلا إنها تفوز بالدعاية وبفرصة ترويج القضايا المؤلّفة التي تطرحها على جدول الأعمال.

كذلك، حين لا يتنافس ذوو الشأن في المجتمع المدني على التمثيل في الكنيست، يشكّل الناخبون أنفسهم ناطقا باسمهم. في الكنيست الـ ١٨، مثلا، هنالك أكثر من ٤٠ مجموعة ضغط (لوبي) تعمل لدفع مصالح المجتمع المدني (خلافاً لأعضاء مجموعات الضغط الذين يعملون لقاء أجره في دفع وترويج قضايا اقتصادية خاصة بمن يشترطون خدماتهم). مجموعات الضغط هذه تمثل قطاعات مستضعفة في المجتمع (المقعدون، الناجون من الهولوكوست، المسنون، النساء وغيرها)، لكنها تمثل أيضا قضايا تندرج في إطار "السياسة الجديدة"، تشمل جودة البيئة والسعي لتحقيق السلام وغيرها. أما مجموعة الضغط الأقوى في الكنيست، والتي تحظى بأفضل الفرص للوصول إلى مراكز صنع القرار، فهي تلك التي تمثل المستوطنين في الضفة الغربية ("يهودا والسامرة") الذين يفوق تأثيرهم على السياسة الإسرائيلية نسبتهم من مجموع السكان، بكثير جدا. وثمة شك في ما إذا كان من الممكن وصف المنظمات التي تمثل المستوطنين في المناطق بأنها تشكل أحد مركّبات المجتمع المدني.

يفتح تعدد القنوات الموصلة إلى مراكز صنع القرارات أبوابا أمام المجتمع المدني ربما ظلت مغلقة بدونها، لكن ثمة مجموعات عديدة تبقى في الهامش ولا تعرف شيئا عن الدهاليز المؤدية إلى مراكز صنع القرار. فالمعطلون عن العمل والفقراء، سكان الضواحي والمشردون بلا مأوى لا يفلحون في القيام بعمل فاعل في نطاق المجتمع المدني. قد يستطيع هؤلاء تنظيم مظاهرة هنا وأخرى هناك وقد يقتحمون بيتا خاليا، لكن هذه الشرائح تبقى بلا صوت، إجمالا. ولا يشكل المجتمع المدني حاضنة لقضاياهم أو رافعة لتحسين أوضاعهم، وتبين الأبحاث إن أولئك الذين ليسوا في حاجة إلى مدافعين عنهم في مراكز صنع القرارات، أولئك الذين لا يعانون من مشكلات وجودية، هم، بالذات، الذين يحظون بالقسط الأكبر من التمثيل في السلطة ومن النشاط في المجتمع المدني. وقد أطلق على هذه الظاهرة في الولايات المتحدة اسم "سخرية الديمقراطية". فالقط، طبقا لهذه النظرية، يحرس قشدة الحليب ويُبعد الجائعين عنها.

